

وأجر منهما فإن شرط اعتبارهما في كل حكم لم يقع كالتصريح
 ثم إذا اقتنع الخصمان في الاختيار وأردح من إيمان والفرقة
المسئلة الخامسة في الحكمين وهو جازم في الأول وما
 في دعواتهما لا يفيم الحكم حرا ولا يلائق ولا يحكم في فطام أو
 قوف أو طلاق أو عتق أو نسب أو ولد ولا يشترط طه وام الرضي
 الرحيين بعد الحكم بل لو أفله البيه عنده ثم بر الجرمه صل ان
 حكم قض بينهما وجاز حكمه وقال أصبح لكل واحد منهما الرقي
 ما لم ينشأ به الخصومة عنده ويلزمها التام فيهما كما ليس لهما
 إلا التراضا الخصومة عن الفاعل أن يركل ويكبل ويعرله وقال
 ممنوع في كتاب الله لكل واحد منهما الرجوع مالم يعض الحكم وقال
 ابن الماجشون ليس لأحد الرجوع كان في ذلك قبل أن ينعقد طابع
 أو بعد ما نشأ الخصومة وحكمه لأن لما تم الحكم الحكم ليس
 للفاصل أن يفض حكمه وإن خالف من مذهب الأهل أن يكون جورا يملك
 يتخلف به أهل العلم **فترعان الأول** حيث قلنا الحكم
 بلو حكم بغير الجور بغير حكمه ونه عن القعود لمثله ولو أفله ذلك
 بنفسه بقتل أو فتم أو ضرب الجور ليه وجبر ومض ما كان
 صوابا من حكمه وكان الجور بد العرفي أو شلغل ما ضا **الفرع**
الثاني قال مطرف وابن الماجشون أنه الحكم لحد الخصم طاحه
 حكم لنفسه أو عليه جاز ومض ما لم يكن جورا يملك
 حكم الخصم خصه كجركم خص الفاعله وقال أصبح في محض
 خصم الفاعله لا حسب بلان ومض ذلك ويلزم بغير حكمه

مورد

بالتحاكم اليه وإنما أحكم الخصمان عمل أو امره أو مسوطا
 أو كاجرا أو ضيا أو مخرقا أو مسوطا لم ينف حكمه وقال
 أشبه إذا كان حكم الجور أو المرأة أو الحر المسوطا لم يحكم
 فيه الناس فهو ما في **الفرع الثالث** في العزل وفي
 مسائل الأول في الاعتزال وينعزل بطريان ما لو فارق التولية
 لمنع انعقادها كما العبر والجون وما ذكره من كذا طه بلان ليس
 عمل المشهور وهو ما يد الفاعل الحسن وقال أصبح ليعزل
 بطريانه ولا كس يجب على المطلع عزله عن ذلك **المسئلة**
الثانية في جواز العزل فقال أصبح يندع للامع ان يعزل
 من فضله من تخشى عقله الضعف أو لو هو أو ولد له الشدة وأن
 من عليه الجور في نفسه وقال مطرف إذا كان فاعل الأمل مشهورا
 بالاعتزال والرقي ولا يفرقه بالشك فيه بغيره وإن جردت برك
 وأن لم يكن مشهورا بذلك فليفرقه أنه أو جردت بركه في حكمه
 الشك فيه عليه وإن لم يجردت بركه لا يشبه عنه بلان كان على ما يجب
 انضله وإن كان على غير ذلك فليفرقه ولا غيره وقال أصبح
 أحب الس لم لا يفرقه بالشك فيه وإن كان مشهورا بالاعتزال والرقي
 أنه أو جردت بركه في حاله ما يندع من صلاح الناس وكثير
 الرواية والفضة عنه والتبين في لم يباينه ذلك وفي غير ذلك
 من غير عمل الشك فيه فقد ومض الفاعله وأنهم بركه
 يكون بعض الرق العينة فقال وإنما أعت الشك فيه وتطابق
 فم يعزل العزل للناس بغيره من مخرج ومض من كثر ضرر